الإصلاح الاقتصادي كآلية لدعم التشغيل في الجزائر: دراسة قياسية (1990-2021)

Economic reform as a mechanism to support employment in Algeria: Analytical study for the period (1990-2021)

بن ذهيبة محمد[1]

جامعة خميس مليانة – الجزائر

Mohamed.bendehiba@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/01 تاريخ القبول: 2023/06/05 تاريخ النشر: 2023/06/11

ملخص:

بعد أزمة الكساد لسنة 1929 ظهر مصطلح الإصلاح الاقتصادي، الذي بموجبه منح للحكومة مساحة كبيرة للتدخل في النشاط الاقتصادي، وهذا بعد عجز آلية السوق الذاتي في إعادة التوازن الاقتصادي التلقائي، عبر السياسات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي عموما وعلى معدلات التشغيل خصوصا. الجزائر كغيرها من دول العالم شهدت صعوبات في اقتصادها منذ الاستقلال، غير أن الأزمة التي شاهدتها سنة 1986 دفعتها إلى تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1989-1998)، وتمثلت في برامج الإصلاح، التثبيت والتعديل الهيكلي، بعدها عملت على مواصلة هذه الإصلاحات من خلال تبنيها لبرامج تنموية، تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو الاقتصادي وتوطيد النمو الاقتصادي الأول والثاني خلال فترة الدراسة، وفي الأخير النموذج الاقتصادي الجديد. ودراستنا هذه تهدف إلى بيان الدور الذي تؤديه الإصلاحات الاقتصادية في رفع معدلات التشغيل وفقا للسياسات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي، ميزان المدفوعات والتشغيل.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، الإصلاحات الاقتصادية، المؤشرات الاقتصادية الكلية.

Abstract:

Algeria, like other countries in the world, has experienced great difficulties in its economy since independence, but the crisis it experienced in 1986 prompted it to implement a number of economic reforms, in cooperation with the International Monetary Fund during the period (1989-1998), and these programs were represented in reform, stabilization, structural modification, then he continued these reforms, through the adoption of development programs, represented in the economic recovery programs, supporting economic growth and consolidating the first and second economic growth during the study period.

Our study aims to show the role played by economic reforms in improving the level of economic growth, in accordance with the policies adopted by the Algerian government.

This study concluded that there is a direct relationship between GDP and government expenditure, employment and the balance of payments.

Key words: *employment, economic reforms, macroeconomic indicators.*

1 – المؤلف المرسل: بن ذهيبة محمد، mohamed.bendehiba@univ-dbkm.dz

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الرئيسي لقياس الأداء الاقتصادي لأي دولة، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي أو انخفاضه يشير بالضرورة إلى تحسن أو تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية من مستوى معيشي، استهلاك، استثمار، تشغيل، مديونية خارجية، بطالة، إنفاق الحكومي، تضخم، ... وغيرها، ومنذ أزمت الكساد لسنة 1929، واجهت معظم دول العالم صعوبات اقتصادية نتيجة الركود العالمي الذي شهدته هذه الفترة، مما انعكس بالسلب على موازنات الدول، وأدى إلى ارتفاع كتلة الديون الخارجية للكثير من الدول، الأمر الذي استدعى إيجاد حلول لمجابهة هذه الصعوبات، ومن هنا ظهر مصطلح الإصلاح الاقتصادي، الذي بموجبه تم إقرار الدور الكبير لتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وهذا بعد عجز آلية السوق الذاتي في إعادة التوازن الاقتصادي التلقائي، وهذا من خلال منح الحكومة مجال كبير للتدخل في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك عبر السياسات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال توجيه الاقتصاد ككل، وتحقيق زيادة في معدل التشغيل باعتباره الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية.

الجزائر تعتبر من بين الدول النامية التي واجهت صعوبات اقتصادية كبيرة مع نهاية ثمانينات القرن العشرين، وخاصة مع نهاية سنة 1985 أين شهدت انخفاضا حادا في أسعار البترول في الأسواق العالمية، الذي أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى ضعفه في هذه الفترة، مما أدى إلى تدهور معدل النمو الاقتصادي، وبذلك تدهورت معها كل المؤشرات الاقتصادية الأخرى من ميزان المدفوعات، المديونية الخارجية، المستوى المعيشي، التضخم، البطالة، ... وغيرها، ولقد أدى فشل محاولات الإصلاح الاقتصادي الذاتي بالجزائر إلى التوجه للهيئات الدولية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك من أجل إعادة توجيه النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال قيام الحكومة الجزائرية سنة 1989 بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي خلال الفترتين (1988-1991) و(1994-1995) على التوالي، قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يسمح بفتح المجال لانطلاق النمو الاقتصادي، ثم اتبع ببرنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة (1995-1988)، وبعدها عرف اقتصاد الجزائر برامج تنموية ضخمة مدعومة بنمو الإيرادات النفطية نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث باشرت الحكومة الجزائرية في العمل على مواصلة وتكثيف مسار الإصلاحات ليشمل كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، من خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي خلال الفترتين (2001-2004) و(2005-2009) على التوالي، وبرنامجي توطيد النمو الاقتصادي الأول والثاني خلال الفترة (2010-2019)، وفي الأخير النموذج الاقتصادي الجديد من سنة 2020 إلى سنة 2024، بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي ككل والرفع من معدلات التشغيل بصفة خاصة. ومن هنا تتلخص إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية على معدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2021؟

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر وطبقتها خلال فترات متفاوتة وتأثيراتها على المؤشرات الاقتصادية، من ميزان المدفوعات، المديونية الخارجية، التشغيل، التضخم، الإنفاق الحكومي، ... وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومدى تحقيقها للهدف الرئيسي المتمثل في رفع معدل النمو التشغيل.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

أولا: مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

الإصلاح الاقتصادي في مفهومه الواسع يعني ضرورة تصحيح الإختلالات المالية والنقدية الخارجية والداخلية، التي تسبب عموما مديونية خارجية عالية، وعجز في ميزان المدفوعات الجارية، وفي ميزانية الدولة، ونسب تضخم عالية[1].

كذلك هو تعبير عن الرؤية التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال إيجاد توليفة من الرؤية المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف؛ لضمان وجود طلب كلي يتلاءم وتركيبة العرض؛ وباعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات؛ فضلا عن اعتماد رؤية اقتصاد جزئي تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار وتعزيز المنافسة وتخفيف السيطرة الإدارية، كذلك فالإصلاح عملية اقتصادية واجتماعية، تشمل جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، وكافة الفئات والشرائح الاجتماعية بحيث يتأثر الجميع بعملية الإصلاح ويتأثر بها، فإذا لم تكن تلك العملية مدروسة ومتكاملة فالنتائج ستصيب البعض على حساب البعض الآخر[2].

الإصلاح الاقتصادي هو عملية تكييف هيكلي متعدد الأبعاد، أساسها التكيف مع آليات السوق، الشيء الذي يتطلب إعادة النظر في أسلوب إدارة الاقتصاد من خلال الانتقال من الإدارة المباشرة إلى الإدارة غير المباشرة له .فهو"عملية متكاملة ومجموعة مركبة من السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل بقصد القضاء أو التخفيف على الأقل من حدة الاختلالات الاقتصادية بما يؤدي إلى تحسين معدلات الأداء الاقتصادي[3].

ويعبر عن الإصلاح الاقتصادي أيضا، بأنه حزمة من القوانين والقواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في بلد معين يعاني من اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة هي العمل على استقرار الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة[4].

ثانيا: الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي

ويمكننا حصر الأهداف الرئيسية للإصلاح الاقتصادي فيما يلي[5]:

– **تحقيق التوازن المالي الداخلي**: ويتم ذلك من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة بما يعيد التوازن المالي المحلي، بحيث يصل عجز الموازنة إلى نسبة صغيرة من الناتج الإجمالي؛

– **إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات**: ويتحقق ذلك من خلال تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع وتنويع قاعدة الإنتاج حيث يكون التصدير المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى تعزيز المنافسة الدولية للصناعة المحلية في إطار إتباع الاقتصاد القومي سياسة الإنتاج من اجل التصدير واتخاذ سبيل التصدير الموجه للخارج؛

– **زيادة معدل النمو الاقتصادي**: ويتحقق ذلك من خلال سياسات الاستثمار، وتطبيق سياسة الخصخصة والتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص، بحيث يكون هو القطاع القائد لعملية التنمية، وتصحيح أسعار السلع والخدمات، على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي، بعد إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وإحداث مجموعة من الإصلاحات التي تضمن على المدى المتوسط والطويل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن واكتمال الإصلاحات المطلوبة؛

– الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار: إذ يتم في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم من أجل إزالة التشوهات السعرية والوصول لحالة معينة من استقرار الأسعار.

ثالثا: سياسات الإصلاح الاقتصادي

1– سياسات التثبيت الاقتصادي (الاستقرار الاقتصادي):

تعد برامج التثبيت الاقتصادي من اختصاص صندوق النقد الدولي ويتمثل التثبيت الاقتصادي بالتوازن على المستوى الكلي للاقتصاد القومي وفي المدى القصير، بين العرض الكلي والطلب الكلي عن طريق تحرير الأسعار وتحقيق التوازن في القطاع الخارجي والداخلي من خلال تخفيض قيمة العملة بالإضافة إلى تخفيض عجز الموازنة عن طريق تدابير مالية تكون ثابتة في تأثيرها أولا، وكفؤة في عملها ثانيا، بحيث تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة منها في تحقيق نمو اقتصادي أفضل كما أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي يعتبر شرطا ضروريا لضمان سرعة الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وتستند سياسات التثبيت الاقتصادي على السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف لتخفيض مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد والزائد عن مستوى العرض الكلي تمهيدا لإعادة الاقتصاد إلى وضع التوازن وتخفيض التضخم الاقتصادي، وتهدف السياسة المالية المتبعة إلى إصلاح عجز الموازنة العامة للدولة بتخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة، أما الإصلاح النقدي فتضمن تحرير أسعار الفائدة ووضع سقوف عليا للائتمان المحلي لغرض تقييد حجم الطلب وتخفيض سعر صرف العملة المحلية.

2– سياسات التكييف الهيكلي:

تندرج برامج التكييف الهيكلي ضمن اختصاص البنك الدولي وهي عبارة عن مقترحات يقدمها إلى الدول التي تعاني من اختلال في اقتصادياتها بسبب السياسات الداخلية التي تنتهجها أو الصدمات الخارجية التي تعرضت لها، وهي تكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي ويمكن بشكل عام تعريف التكييف الهيكلي بأنه تكييف أنماط الاستهلاك وإعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الإنتاج اللازمة لاستعادة النمو الاقتصادي المتواصل في بيئة خارجية أكثر سلبية.

يقصد بالتكيف الهيكلي مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد، ويشار إلى هذه السياسات أيضا بالسياسات الاقتصادية الجزئية، لأن هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق، كما تؤثر أيضا على بعض المتغيرات الكلية مثل الأسعار، وأسعار الفائدة، وعجز الموازنة، والميزان التجاري[6].

تسهم سياسات الإصلاح الهيكلي في زيادة مرونة الاقتصاد ومقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتقلل بالتالي من أثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات، فعدم المرونة على المستوى الجزئي يحد من الأداء الاقتصادي الكلي، من هنا تأتي أهمية برامج التكييف الهيكلي في دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن[7].

المحور الثاني: تحليل وقياس أثر برامج الإصلاح على معدل التشغيل في الجزائر للمدة (1990–2021)

أولا: مراحل الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث انتهجت الدولة سياسة اقتصادية اشتراكية، وقد اختارت نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة، وقد اعتمدت على إصلاحات ذاتية وأخرى مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتكمن أهم هذه المراحل في:

1- مرحلة التصحيح الهيكلي (1988 – 1991):

خلال هذه المرحلة اتخذت الجزائر الإجراءات التالية في هذه الفترة:

- صدور القانون 88 -01 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية.
- صدور قانون المنافسة والأسعار سنة 1989.
- شطب كمية من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات الدولية سنة 1990.
- صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والذي منح للبنك المركزي مسؤولية المراقبة النقدية والمصرفية، وأعطى إمكانية لإنشاء بنوك خاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية، وأعفى المؤسسات العامة من كل الديون الأجنبية والمحلية المستقلة.
- إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وعلاقات العمل والترخيص بتسريح العمال لأسباب اقتصادية.
- تم إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي، الأولى في 30 ماي 1989، والثانية في 03 جوان 1991 حصلت بموجبها الجزائر على قرض قيمته 300 مليون دولار في الاتفاقية الأولى و 210 مليون دولار في الثانية[8].

وكانت السلطات الجزائرية تهدف من وراء هاتين الاتفاقيتين إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية على المستوى الكلي، ومن أهم هذه الأهداف:

- التحرير الجزئي للاقتصاد، وذلك بقيام السلطات الجزائرية بإصدار قانون ضبط الأسعار في جويلية 1989، الذي يرمي إلى تطبيق الأسعار الحقيقية، مع التخلي التدريجي لدعمها لبعض السلع، والقيام بتغيير السجل التجاري للمؤسسات.
- وضع إطار قانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إعفائها من الضريبة، وهذا بالقيام بتعديل قانون الضرائب المباشرة خلال سنتي 1989 و1990.
- منح رخص إستيراد مباشرة للمتعاملين الخواص، كبداية لتحرير التجارة الخارجية.

2- مرحلة التثبيت الهيكلي (1994 – 1995):

وفي هذه المرحلة تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لمدة سنة كاملة على تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي الهادف إلى تحقيق التوازنات الكبرى، ويقتضي أساسا القيام بجملة من الأمور منها[9]:

- تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية.
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أفريل 1994، قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وقيمتها في السوق السوداء[10].
- إيجاد آليات وميكانزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات، والخوصصة، ...).
- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام.
- وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93.

وتمثلت أهداف هذا البرنامج في[11]:

- رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة.
- احتواء وتيرة التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين.
- خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضررا.
- إعادة توازن ميزان المدفوعات.

وما ميز هذه المرحلة هو النجاح النسبي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي كما يلي[12]:

- انخفاض عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994.
- انخفاض معدل التضخم إلى 18.5% سنة 1996.
- تحسن احتياط الصرف 2.64 مليار سنة 1994.
- تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء خمس (05) مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وعرض 05 فنادق للخوصصة.

الشكل الموالي يبين لنا تأثير الإصلاحات الاقتصادية عبر برنامجي التصحيح والتثبيت الهيكليين، خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 1994، كما يلي:

الشكل رقم (01): تطور أداء المؤشرات الاقتصادية خلال برنامجي التصحيح والتثبيت الهيكليين للفترة (1990-1994).

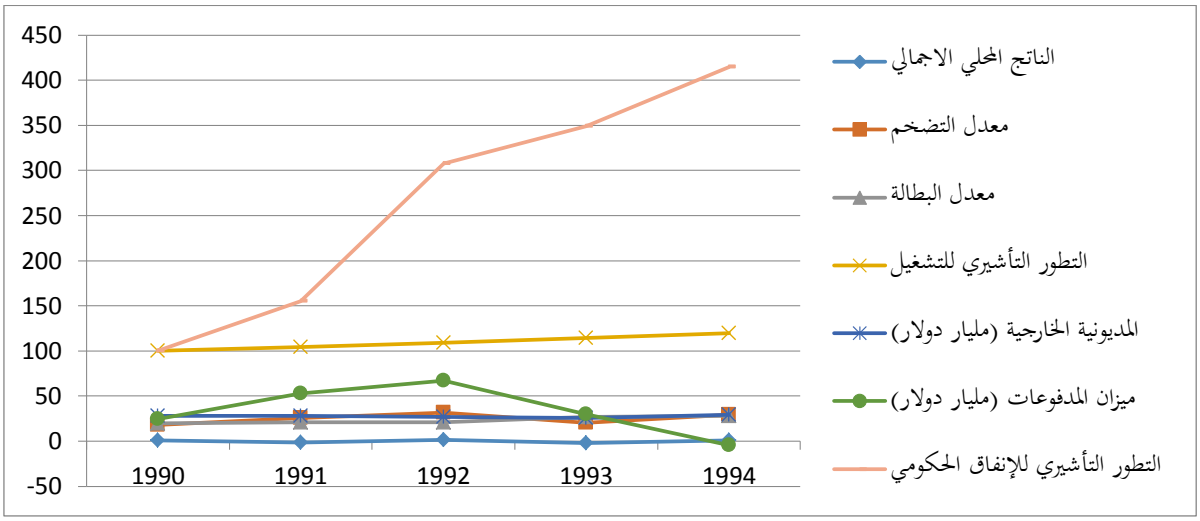

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 52/33/09، ديسمبر 2020/2016/2009.
- التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014/2013 وديسمبر 2019/2017.
- Les comptes économiques en volume de 2000 à 2019, Office National des Statistiques, N°751/N°879 / N°900.
- la Banque Mondiale : https://www.banquemondiale.org/ , visite le : 07/01/2022.

من الشكل أعلاه يظهر لنا جليا تأثير الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية في تلك الفترة عبر برنامجي التصحيح والتثبيت الهيكليين أين عرفت المؤشرات الاقتصادية تطورا ملحوظا في الأداء على غرار الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من ما يقارب 555 مليار دج إلى قرابة 1500 مليار دج خلال سنتي 1990 و1994 على التوالي، في حين تطور مؤشر التشغيل من حوالي 06 ملايين عامل إلى 07.5 مليون عامل خلال سنتي 1990 و1994 على التوالي، قابله ارتفاع في معدل التضخم الذي تطور من 17.9% إلى 29.05% خلال سنتي 1990 و1994 على التوالي، وهذا بسبب ارتفاع الانفاق الحكومي الذي تطور من 136 مليار دج إلى حوالي 566 مليار دج خلال سنتي 1990 و1994 على التوالي.

3- مرحلة التعديل الهيكلي (1995 – 1998):

بعد كل الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية أصبح التعديل الهيكلي ضرورة لا مفر منها، فهو الذي يسمح بتطوير الاقتصاد كما يسمح بانفتاحه على العالم الخارجي.

وتمثلت أهداف برنامج التصحيح الهيكلي فيما يلي[13]:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الناتج الخام خارج المحروقات.
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%.
- تخفيض عجز الميزانية من 2.8% إلى 1.3% خلال سنتي 1994 و1995 على التوالي.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وتخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات.
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياستين اقتصاديتين وتمثلتا في[14]:

أ- سياسة ظرفية: وتتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية، عن طريق:

- توسيع الضريبة على القيمة المضافة.
- مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات.
- إزالة دعم الأسعار.
- عقلنة نفقات التجهيز.

ب- سياسة اقتصادية متوسطة المدى: سعت السلطات إلى توفير كل الوسائل من أجل العودة إلى النمو والمتمثلة في[15]:

- الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين المردودية مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية، وخاصة قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، والعمل على توفير التموين الملائم والدائم بعيدا عن خطر التقلبات والصدمات الداخلية والخارجية.
- الاستقرار الدائم مع معدل تضخم معقول يمكن مراقبته، وهذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تموين تعتمد على الادخار وإلغاء التمويل النقدي التضخمي.
- إيقاف البطالة في المرحلة الأولى، ثم البدء بالتشغيل وامتصاص البطالة في مرحلة لاحقة.

ومن أهم الإجراءات الّتي اتّخذتها الجزائر على عاتقها **ضمن برنامج التعديل الهيكلي** ما يلي[16]:

أ- إصلاح النظام النقدي والمالي:

تتلخص أهم الإصلاحات في النقاط التالية:

- إعادة التوازن للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار.
- إلغاء كل الإعفاءات الضريبية على الفوائد المحصل عليها من سندات الخزينة.
- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وإلغاء تعويضات التسريح.
- إنشاء معامل احتياطي إجباري ب 3% على الودائع البنكية واحتياطات تعويضية حتى 11% سنويا مع مراقبة حسابات البنوك التجارية.
- إصلاح القطاع البنكي بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة منها إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي، وإنشاء شركة الضمان العقاري، وإنشاء جمعية البنوك والمؤسسات المالية.

- إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة.
- استبدال علاوة البطالة بنظام ذو منفعة حددت قيمتها ب 1200 دج.
- توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة وخاصة على المنتجات البترولية سنة 1997.

ب- إصلاح المؤسسات العمومية:

فقد تمت عملية الخوصصة، حيث ظهر أول برامجها في أفريل 1996 مدعوما من طرف البنك الدولي، حيث كان من المقرر أن يمس حوالي 200 مؤسسة محلية صغيرة، خاصة في قطاع الخدمات، وتم حل وخوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فإنه مع نهاية 1998 تم خوصصة نحو 250 مؤسسة خلال سنتي 1998 و1999، إلا أن هذه العملية لم تستكمل بشكل كامل، لعدة أسباب منها موضوعية ومنها ذاتية، كعدم استقرار الطاقم الحكومي، وبالخصوص الهيئات القائمة على عملية الخوصصة، ورفض النقابات والعمال والوضع الأمني وغيرها.

ج- التجارة الخارجية:

في سبيل تطوير التجارة الخارجية، تضمن البرنامج عدة نقاط نذكر منها:

- إنشاء قانون خاص بالتجارة الحرة.
- تحرير التجارة الخارجية.
- رفع نسبة الحقوق الجمركية لحوالي 29 سلعة بهدف حماية المواد المصنعة محليا أمام المستوردة.
- وضع تسهيلات إدارية تهدف إلى حماية الإنتاج و تمويل الخزينة العمومية تماشيا مع اقتصاد السوق.

الشكل الموالي يبين لنا تأثير الإصلاحات الاقتصادية عبر برنامج التعديل الهيكلي، خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 1999، كما يلي:

الشكل رقم (02): تطور أداء المؤشرات الاقتصادية خلال برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1995-1999).

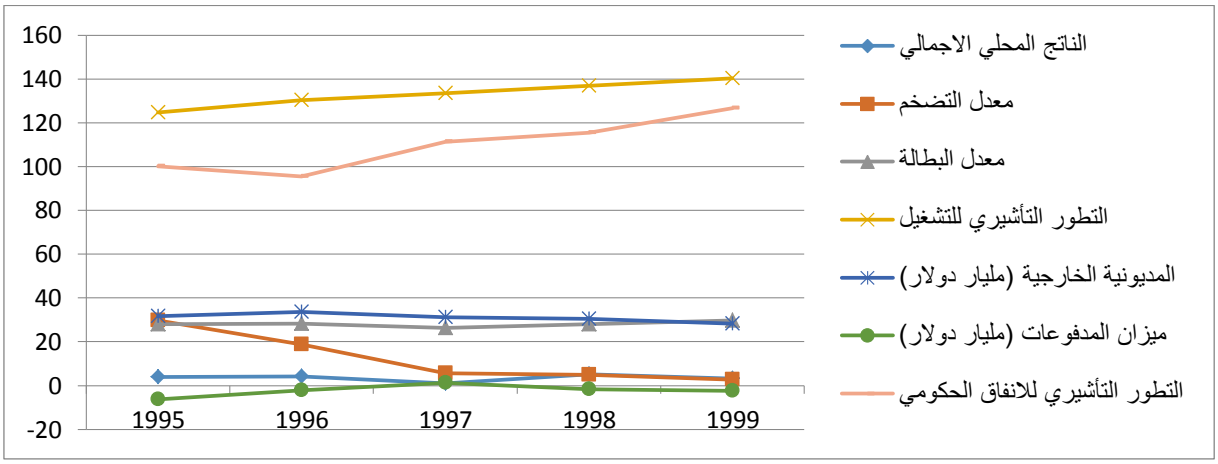

المصدر: من إعدانا بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 52/33/09، ديسمبر 2020/2016/2009.
- التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014/2013 وديسمبر 2019/2017.
- Les comptes économiques en volume de 2000 à 2019, Office National des Statistiques, N°751/N°879 / N°900.
- la Banque Mondiale : https://www.banquemondiale.org/ , visite le : 07/01/2022.

من الشكل أعلاه يظهر لنا جليا تأثير الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية في تلك الفترة عبر برنامج التعديل الهيكلي أين عرفت المؤشرات الاقتصادية تطورا ملحوظا في الأداء على غرار الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من ما يقارب 2005 مليار دج إلى قرابة 3238 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى سنة 1999 على التوالي، في حين تطور مؤشر التشغيل من حوالي 07.50 مليون عامل إلى 09 ملايين عامل خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى سنة 1999 على التوالي، قابله انخفاض في معدل التضخم الذي تطور من 29.78% إلى 02.64% خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى سنة 1999 على التوالي، وهذا بفضل تدارك النقص الذي حدث خلال برنامجي التصحيح والتثبيت الهيكليين أين عرفت هذه الفترة سوء توجيه الإنفاق الحكومي الذي أدى إلى ارتفاع الكتلة النقدية بدون تطور عجلة الإنتاج وهو ما أدى إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم في هذه الفترة، بينما في فترة التعديل الهيكلي ورغم ارتفاع الإنفاق الحكومي من 760 مليار دج إلى حوالي 960 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى سنة 1999 على التوالي غير أن معدل التضخم انخفض وهذا يعود إلى ارتفاع الإنتاج الاقتصادي في هذه الفترة من الإصلاحات الاقتصادية، بينما معدل البطالة عرف ارتفاعا طفيفا من 28% إلى 29.80% خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى سنة 1999 على التوالي، وهذا بسبب توجه الدولة نحو الخوصصة وتسريح العمال من جهة ومن جهة أخرى بسبب الزيادة الحاصلة في النمو السكاني.

4- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

لقد عمدت الجزائر منذ 2001 إلى محاولة بعث النمو من خلال المباشرة في إطلاق مخطط ثلاثي خلال الفترة 2001-2004، حيث أطلق عليه" مخطط الإنعاش الاقتصادي "وهو عبارة عن مخصصات مالية ضخمة تم إطلاقها في أفريل 2001 حيث خصص له غلاف مالي أولي مقدر ب 525 مليار دينار (7 مليار دولار أمريكي) قبل أن يصحح المبلغ و يصبح 16 مليار دولار بعد إدخال بعض التعديلات من خلال إضافة مشاريع جديدة وإجراء تعديلات على المشاريع المبرمجة سابقا.

هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على[17]:

- دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل.
- إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف من أهمها اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز، وإعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية، مستوى نضج المشاريع[18].

لقد تم تقسيم الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج إلى خمسة (5) أجزاء رئيسية حيث خصص[19]:

- 47 مليار دينار خصصت للإصلاحات.
- 65 مليار دينار خصصت لقطاعي الزارعة والصيد البحري.
- 113 مليار دينار تم تخصيصها للتنمية المحلية.
- 210.5 مليار دينار خصصت للإنفاق الموجه للبنى التحتية.
- 90 مليار دينار لتنمية الموارد البشرية.

يهدف المخطط إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية[20]:

- خفض معدلات الفقر.
- خلق مناصب شغل في حدود 850 ألف منصب خلال الفترة 2001-2004.

- بعث النمو بمعدل يصل إلى 5% و6%.
- الحفاظ على التوازنات الإقليمية وإنعاش المناطق الريفية.

الشكل الموالي يبين لنا تأثير الإصلاحات الاقتصادية عبر برنامج الإنعاش الاقتصادي، خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2004، كما يلي:

الشكل رقم (03): تطور أداء المؤشرات الاقتصادية خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2000-2004).

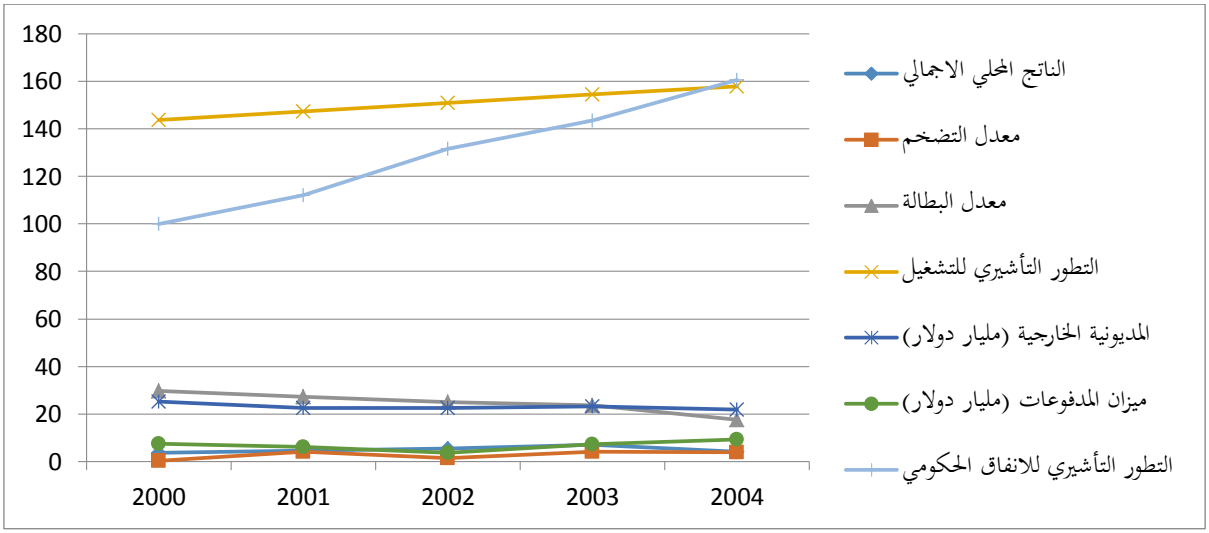

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 52/33/09، ديسمبر 2020/2016/2009.
- التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014/2013 وديسمبر 2019/2017.
- Les comptes économiques en volume de 2000 à 2019, Office National des Statistiques, N°751/N°879 / N°900.
- la Banque Mondiale : https://www.banquemondiale.org/ , visite le : 07/01/2022.

من الشكل أعلاه يظهر لنا جليا تأثير الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية في تلك الفترة عبر برنامج الإنعاش الاقتصادي أين عرفت المؤشرات الاقتصادية تطورا ملحوظا في الأداء على غرار الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من ما يقارب 04 آلاف مليار دج إلى قرابة 06 آلاف مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى سنة 2004 على التوالي، في حين تطور مؤشر التشغيل من حوالي 09 ملايين عامل إلى 10 ملايين عامل خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى سنة 2004 على التوالي، قابله انخفاض كبير في معدل التضخم الذي تطور من 29.78% إلى 02.64% خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى سنة 2004 على التوالي، بينما الإنفاق الحكومي هو الآخر شهد ارتفاعا من قرابة 1200 مليار دج إلى حوالي 1900 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى سنة 2004 على التوالي، بينما معدل البطالة عرف انخفاضا كبيرا من 29.77% إلى 17.70% خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى سنة 2004 على التوالي، في حين سجل ميزان المدفوعات فائضا تطور من حوالي 07.50 مليار دولار إلى أكثر من 09 ملايير دولار خلال سنتي 2001 و2004 على التوالي.

5- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005 – 2009):

يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو كبرنامج مكمل للبرنامج السابق بعدما رأت الجزائر تحسنا في معدلات النمو، فعمدت على مواصلة السياسة المنتهجة، ويهدف هذا المخطط إلى دفع عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش الاقتصاد الوطني، وجاء هذا البرنامج كنتيجة لتحسن الوضعية المالية بسبب ارتفاع أسعار البترول والذي بلغ 38.5 دولار للبرميل سنة 2004، من أجل تغطية الفترة المقبلة 2005-2009[21].

يهدف البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف[22]:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
- رفع معدلات النمو.
- إعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير وتحديث شبكة الطرق والسكك الحديدية.
- تحسين الظروف المعيشية من حيث السكن والحصول على الرعاية.
- دعم الاحتياجات المتزايدة في التعليم، والتعليم العالي والتكوين.
- تخفيف القيود المفروضة على موارد المياه.

لقد تم تخصيص غلافات مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دينار، أي حوالي 55 مليار دولار منها 45.5% خصصت لتحسين ظروف معيشة السكان، 40.5% وجهت لتطوير المنشآت الأساسية، 8% خصصت لدعم التنمية الاقتصادية، بينما 4.8% و1.2% وجهت لتحديث الخدمة العمومية وتطوير تكنولوجيا الاتصال على التوالي[23]. والشكل الموالي يبين لنا تأثير الإصلاحات الاقتصادية عبر البرنامج التكميلي لدعم النمو، خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2009، كما يلي:

الشكل رقم (04): تطور أداء المؤشرات الاقتصادية خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009).

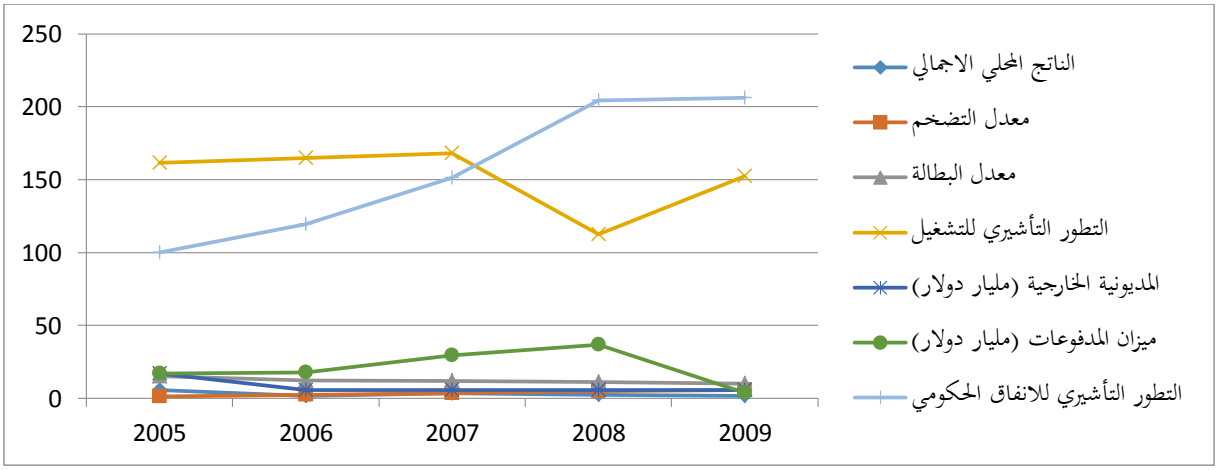

المصدر: *من إعدادنا بالاعتماد على:*

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 52/33/09، ديسمبر 2020/2016/2009.

- التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014/2013 وديسمبر 2019/2017.

- Les comptes économiques en volume de 2000 à 2019, Office National des Statistiques, N°751/N°879 / N°900.

- la Banque Mondiale : https://www.banquemondiale.org/ , visite le : 07/01/2022.

من الشكل أعلاه يظهر لنا جليا تأثير الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية في تلك الفترة عبر البرنامج التكميلي لدعم النمو أين عرفت المؤشرات الاقتصادية تطورا ملحوظا في الأداء على غرار الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من ما يزيد عن 07.50 ألف مليار دج إلى أكثر من 11 ألف مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى سنة 2009 على التوالي، في حين استقر مؤشر التشغيل عند حوالي 10 ملايين عامل خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى سنة 2009 على التوالي، قابله ارتفاع ملحوظ في معدل التضخم الذي تطور من 01.38% إلى 05.74% خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى سنة 2009 على التوالي، بينما الإنفاق الحكومي هو الآخر شهد ارتفاعا من قرابة 2000 مليار دج إلى حوالي 4220 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى سنة 2009 على التوالي، بينما معدل البطالة عرف انخفاضا طفيفا من 15.30% إلى 10.20% خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى سنة 2009 على التوالي، في حين سجل ميزان المدفوعات تراجعا كبيرا من حوالي 16 مليار دولار إلى أقل من 04 ملايير دولار خلال سنتي 2005 و2009 على التوالي.

6- برنامج توطيد النمو الاقتصادي الأول (2010-2014):

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن البرنامج الخماسي الذي يضمن إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات منذ سنة 2001 عن طريق برامج الإنعاش الاقتصادي وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج آخر لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر ببرامج خاصة رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وجنوب الصحراء، وبلغ إجمالي الأرصدة المالية المخصصة للخمس سنوات السابقة ب 17500 مليار دينار من بينها المشاريع المهيكلة التي لازالت قيد الانجاز[24].

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات214.21 ألف مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما[25]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 ألف مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.5 ألف مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

يخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص[26]:

-أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.
- وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.
- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة.
- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

يهدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي الأول إلى تحقيق الأهداف التالية[27]:

- خلق مناصب شغل من خلال الإدماج المهني لخريجي الجامعي والتكوين المهني.

- إنشاء ثلاث ملايين منصب عمل خلال سنوات تطبيق البرنامج.

– دعم اقتصاد المعرفة من خلال تطوير البحث العلمي و تعميم استعمال الإعلام الآلي في المرافق العمومية والقطاعات العامة.

الشكل الموالي يبين لنا تأثير الإصلاحات الاقتصادية عبر برنامج توطيد النمو الأول، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014، كما يلي:

الشكل رقم (05): تطور أداء المؤشرات الاقتصادية خلال برنامج توطيد النمو الأول للفترة (2010-2014).

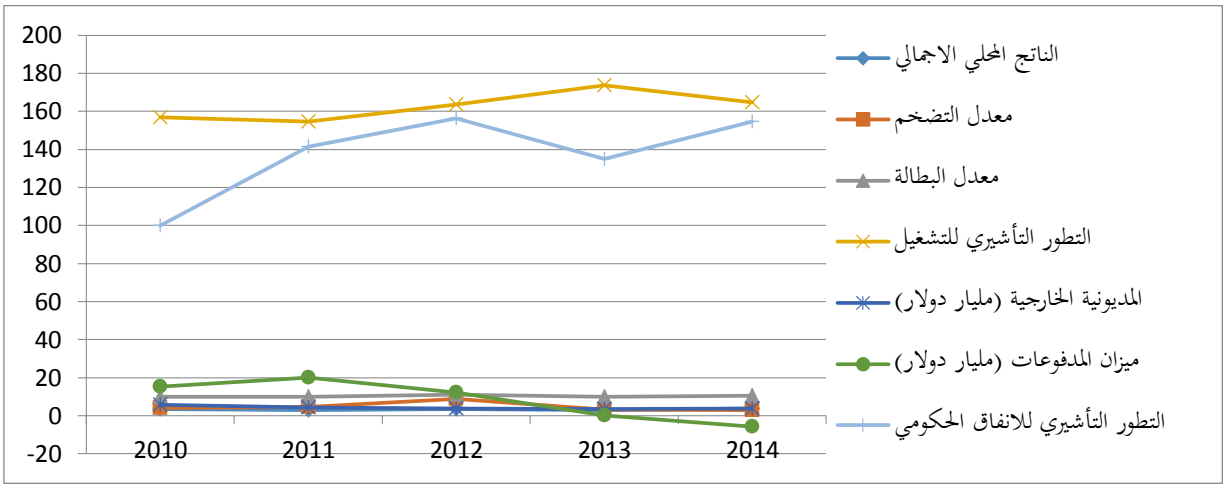

المصدر: *من إعدادنا بالاعتماد على:*

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 52/33/09، ديسمبر 2020/2016/2009.

- التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014/2013 وديسمبر 2019/2017.

- Les comptes économiques en volume de 2000 à 2019, Office National des Statistiques, N°751/N°879 / N°900.

- la Banque Mondiale : https://www.banquemondiale.org/ , visite le : 07/01/2022.

من الشكل أعلاه يظهر لنا جليا تأثير الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية في تلك الفترة عبر برنامج توطيد النمو الأول أين عرفت المؤشرات الاقتصادية تطورا ملحوظا في الأداء على غرار الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من ما يقارب 12 ألف مليار دج إلى أكثر من 17 ألف مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2014 على التوالي، في حين استقر مؤشر التشغيل عند حوالي 10 ملايين عامل خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2014 على التوالي، قابله استقرار في معدل التضخم الذي تطور من 03.90% إلى 02.91% خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2014 على التوالي، بينما الإنفاق الحكومي هو الآخر شهد ارتفاعا من قرابة 4500 مليار دج إلى حوالي 7000 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2014 على التوالي، بينما معدل البطالة عرف استقرارا نسبيا عند 10% خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2014 على التوالي، في حين سجل ميزان المدفوعات تراجعا كبيرا من حوالي 15 مليار دولار كفائض إلى حوالي 06 ملايير دولار كعجز خلال سنتي 2010 و2014 على التوالي.

7- برنامج توطيد النمو الاقتصادي الثاني (2015-2019):

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي الثاني ضمن البرنامج الخماسي الرابع الذي سعت السلطات من خلاله إلى مواصلة عملية الإعمار الوطني التي انطلقت في تحقيقها من خلال برنامج توطيد النمو الأول ضمن المخطط الخماسي الثالث وذلك خلال الفترة 2010-

2014، و الشكل الموالي يبين لنا تأثير الإصلاحات الاقتصادية عبر برنامج توطيد النمو الثاني، خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2019، كما يلي:

الشكل رقم (06): تطور أداء المؤشرات الاقتصادية خلال برنامج توطيد النمو الثاني للفترة (2015-2019).

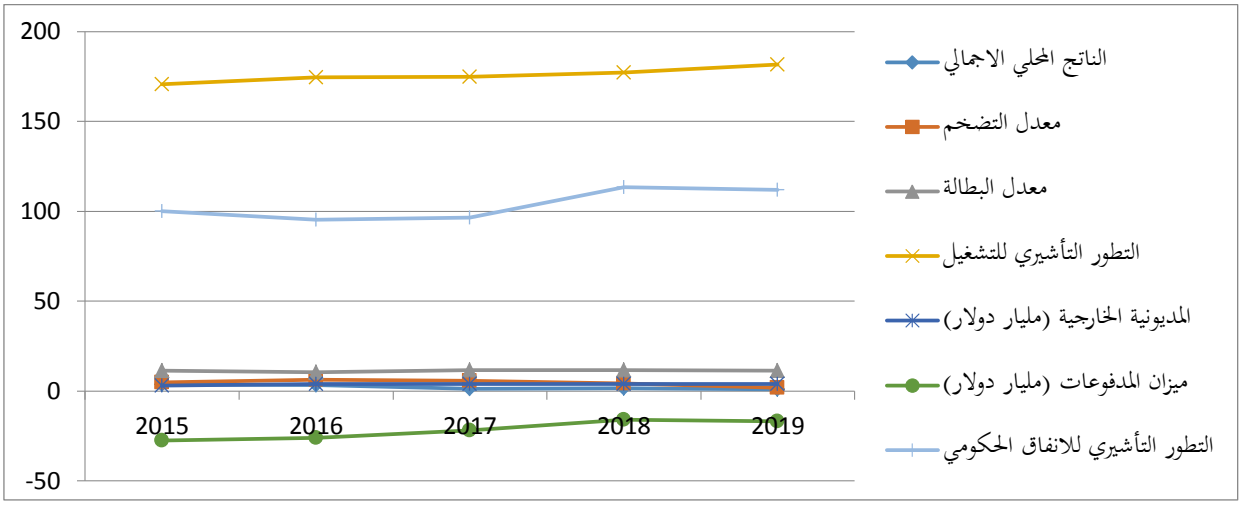

المصدر: *من إعدادنا بالاعتماد على:*

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 52/33/09، ديسمبر 2009/2016/2020.

- التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2013/2014 وديسمبر 2017/2019.

- Les comptes économiques en volume de 2000 à 2019, Office National des Statistiques, N°751/N°879 / N°900.

- la Banque Mondiale : https://www.banquemondiale.org/ , visite le : 07/01/2022.

من الشكل أعلاه يظهر لنا جليا تأثير الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية في تلك الفترة عبر برنامج توطيد النمو الثاني أين عرفت المؤشرات الاقتصادية تطورا ملحوظا في الأداء على غرار الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من ما يفوق 16.50 ألف مليار دج إلى أكثر من 20 ألف مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى سنة 2019 على التوالي، في حين تطور مؤشر التشغيل من حوالي 10 ملايين عامل إلى أكثر من 11 مليون عامل خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى سنة 2019 على التوالي، قابله انخفاض حاد في معدل التضخم الذي تطور من 04.78% إلى 01.95% خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى سنة 2019 على التوالي، بينما الإنفاق الحكومي هو الآخر شهد ارتفاعا من قرابة 7700 مليار دج إلى حوالي 8560 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى سنة 2019 على التوالي، بينما معدل البطالة عرف استقرارا نسبيا عند 11% خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى سنة 2019 على التوالي، في حين سجل ميزان المدفوعات عجزا كبيرا من حوالي 27.50 مليار دولار كعجز إلى حوالي 17 ملايير دولار كعجز خلال سنتي 2015 و2019 على التوالي.

8- النموذج الاقتصادي الجديد (2020-2024):

يندرج برنامج النموذج الاقتصادي الجديد ضمن البرنامج الخماسي الأول الذي سعت السلطات من خلاله إلى إعادة هيكلة وبناء الاقتصاد الوطني وذلك خلال الفترة 2020-2024، والشكل الموالي يبين لنا تأثير الإصلاحات الاقتصادية عبر برنامج النموذج الاقتصادي الجديد، خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2021، كما يلي:

الشكل رقم (07): تطور أداء المؤشرات الاقتصادية خلال النموذج الاقتصادي الجديد للفترة (2020-2021).

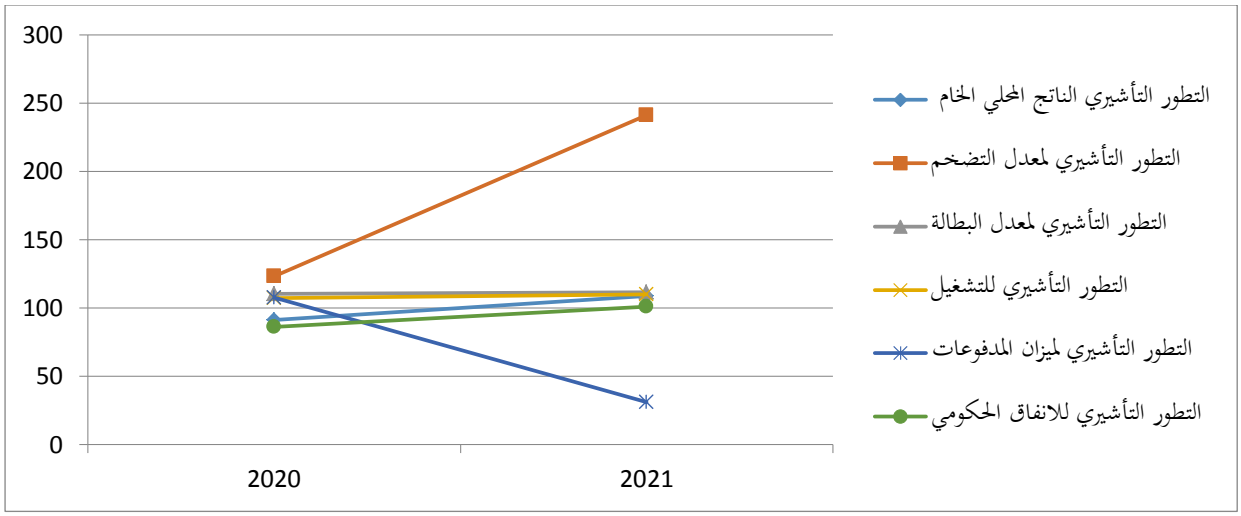

المصدر: *من إعدادنا بالاعتماد على:*

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 54، ديسمبر 2021.

- التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، وديسمبر 2021/2017.

- Les comptes économiques en volume de 2020 à 2021, Office National des Statistiques, N°900.

- la Banque Mondiale : https://www.banquemondiale.org/ , visite le : 15/12/2022.

من الشكل أعلاه يظهر لنا جليا تأثير الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية في تلك الفترة عبر النموذج الاقتصادي الجديد أين عرفت المؤشرات الاقتصادية تطورا ملحوظا في الأداء على غرار الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من ما يفوق 18.4 ألف مليار دج إلى أكثر من 22 ألف مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى سنة 2021 على التوالي، في حين تطور مؤشر التشغيل من حوالي 12 ملايين عامل إلى أكثر من 12.5 مليون عامل خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى سنة 2021 على التوالي، قابله ارتفاع في معدل التضخم الذي تطور من 02.4% إلى 04.7% خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى سنة 2021 على التوالي، بينما الإنفاق الحكومي هو الآخر شهد ارتفاعا من قرابة 7372.7 مليار دج إلى حوالي 8642 مليار دج خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى سنة 2021 على التوالي، بينما معدل البطالة عرف استقرارا نسبيا عند 12% خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى سنة 2021 على التوالي، في حين سجل عجز ميزان المدفوعات تراجعا كبيرا من حوالي 18 مليار دولار كعجز إلى حوالي 05 ملايير دولار كعجز خلال سنتي 2020 و2021 على التوالي.

ثانيا: قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على معدل التشغيل في الجزائر للفترة (1990-2021)

لتقييم مدى نجاعة وفعالية الإصلاحات الاقتصادية الكلية في الجزائر، سنحاول قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على معدل التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة، نعتمدين في ذلك على بيانات سنوية تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2021، مأخوذة من بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي، ولتحقيق ذلك سنتناول ما يلي:

1- متغيرات الدراسة والنموذج المستخدم:

يوضح الجدول أسفله متغيرات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (01): التعريف بمتغيرات الدراسة.

المتغير	النوع	المضمون	التعريف
y	تابع	التشغيل	يشمل إجمالي القوى للسكان الناشطين اقتصاديا، المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة.
x_1	مستقل	الإنفاق الحكومي	يعرف على أنه مبلغ نقدي تقوم الدولة باستعماله أو دفعه في أطار موازنة عامة.
x_2	مستقل	ميزان المدفوعات	هو سجل لجميع المعاملات الاقتصادية بين سكان البلد وبقية العالم في فترة معينة من الزمن عادة ما تكون سنة واحدة.

المصدر: *من إعدادنا.*

وإذا افترضنا الصيغة الخطية للعلاقة الدالية بين هاته المتغيرات يمكن كتابة النموذج القياسي المراد تقديره كما يلي:

$$y=\beta_0+\beta_1 x_1+\beta_2 x_2+\varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

2- تقدير النموذج:

لتقدير النموذج الأمثل نتبع الآتي:

أ- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تعتبر دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية خطوة مهمة في للكشف عن وجود المركبات التي تكون سببا في ظهور مشاكل التقدير الزائف، ومن بين الاختبارات المستخدمة نجد اختباري (ADF) و(PP)، لكن قبل استخدامهما سنقوم بالتمثيل البياني للسلاسل لأخذ فكرة مبدئية عن خصائصها، حيث يتضح من خلال التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أن تطورها عبر الزمن لا يأخذ نسق مستقر، لهذا نفترض أن هذه السلاسل غير ساكنة.

الشكل رقم (08): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية.

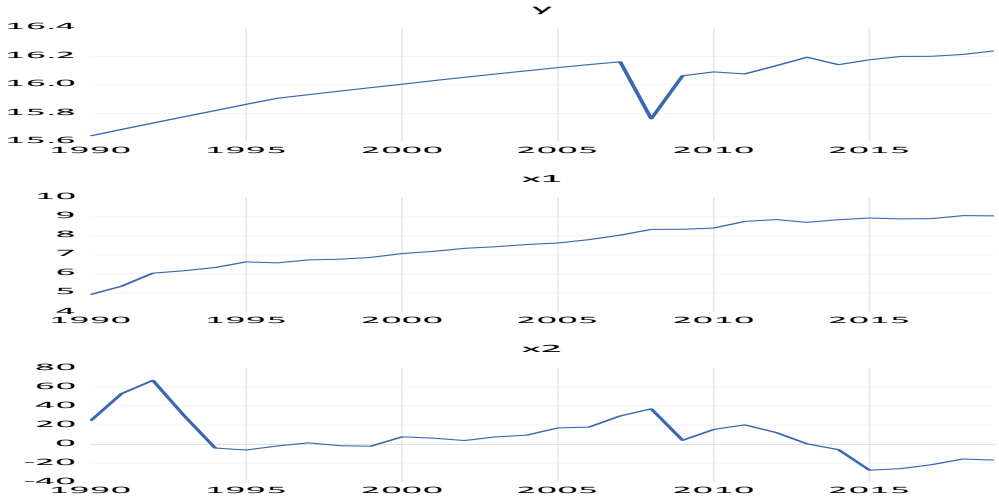

المصدر: *من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.*

وبالنظر إلى ما تم قراءته من الشكل أعلاه، سنلجأ هنا إلى اختباري ADF وPP للتأكد من عدم سكون السلاسل الزمنية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (02): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية.

عند المستوى										
السلاسل الزمنية	اختبار ADF				اختبار PP					
	مع وجود الثابت والاتجاه العام		وجود الثابت فقط		بدونهما	مع وجود الثابت والاتجاه العام		وجود الثابت فقط		بدونهما
	*b=0	λ=0*	*c=0	λ=0	λ=0	b=0	λ=0	c=0	λ=0	λ=0
y	0,006	0,02	0,03	0,20	0,96	0,006	0,03	0,03	0,20	0,98
X1	0,009	0,05	0,00	0,01	0,99	0,009	0,06	0,00	0,01	0,99
X2	0,20	0,47	0,87	0,39	0,05	0,20	0,42	0,87	0,45	0,07
بعد إجراء الفرق الأول										
y	0,46	0,00	0,11	0,00	0,00	0,46	0,00	0,11	0,00	0,00
X1	037	0,12	0,05	0,03	0,01	0,07	0,00	0,01	0,00	0,00
X2	0,57	0,00	0,38	0,00	0,00	0,57	0,00	0,38	0,00	0,00

المصدر: *من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.*

من خلال مخرجات الجدول أعلاه وبالاعتماد على منهجية ديكي فولر للتأكد من جذر الوحدة في السلاسل الزمنية فإنه يمكن تلخيص استقرارية السلاسل الزمنية كما يلي:

- سلسلة معدل التشغيل، مستقرة عند المستوى مع وجود الثبات ونكتب: $y \rightarrow \mathrm{I}(0)$؛
- سلسلة الإنفاق الحكومي، مستقرة عند الفرق الأول ونكتب: $\mathrm{x}_1 \rightarrow I(1)$؛
- سلسلة ميزان المدفوعات، مستقرة عند الفرق الأول ونكتب: $\mathrm{x}_2 \rightarrow I(1)$.

وتم كذلك دراسة استقرار السلاسل الزمنية متوصلا إلى أن كل من السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، كما هو موضح في الملحق 1.

ب- اختبار التكامل المشترك:

نظرا لأن السلاسل الزمنية غير مستقرة من نفس الدرجة فإنه لا يمكن اختبار وجود علاقة التكامل المشترك باستخدام إختبار جوهانسون، لذا نلجأ إلى التقنية التي طورها Pesaran and Shin(1995,1998) وPesaran et al(1996, 2001)، وبما أن السلاسل المستخدمة تحقق الشرط الأساسي لهذه التقنية فإنه يمكن تتبع التسلسل المنهجي لهذه الطريقة للتأكد من وجود تزامن للسلاسل الزمنية على المدى البعيد، ويمكن تطبيق هذه التقنية من خلال الخطوات التالية (مكيد و علاء، 2017، الصفحات 251-252):

- اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى للمتغيرات في النموذج غير المقيد UECM، ضمن أقل قيمة لمعياري Akaike(AIC: 1973)، Schwarz(SC: 1978)، وعليه يكتب النموذج$\mathrm{ARDL}(\mathrm{P}, \mathrm{q}_1, \mathrm{q}_2, \mathrm{q}_3)$ للمتغيرات المدرجة في النموذج وفقا للعلاقة التالية:

$$\Delta \mathrm{y}_\mathrm{t} = \beta_0 + \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{P}-1} \beta_{1\mathrm{i}}\, \mathrm{y}_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \sum_{\mathrm{i}=0}^{\mathrm{q}_1-1} \beta_{2\mathrm{i}}\, \Delta \mathrm{x1}_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \emptyset_1 Y_{t-1} + \emptyset_2 X_{1t-1} + \mu_\mathrm{t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

وهنا يتم اختيار النموذج الأمثل المناسب لأقل قيمة للمعيارين المذكورين، وذلك بعد تقدير هذا النموذج باعتماد درجات تأخير مختلفة، وبالإستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews12 نقدر مختلف هذه النماذج مع إعطاء القيم الخاصة بالمعيارين المذكورين ما يسهل عملية الإختيار، كما تؤكده نتائج الشكل في الآتية.

الشكل رقم (09): يمثل نموذج ARDL الأمثل ضمن 20 نموذج مختار.

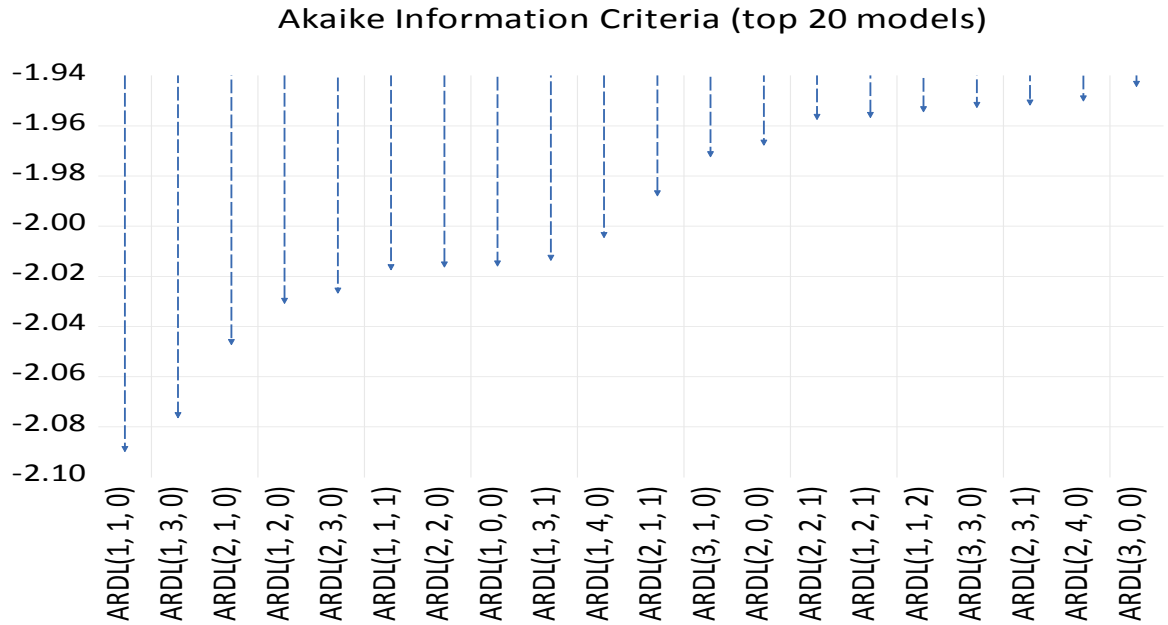

***المصدر**: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.*

يتضح من خلال الشكل أن القيمة الأدنى لمعيارakaike هي التي تتوافق مع أطول عمود (لأن القيم سالبة)، والتي تتقاطع مع نموذج ARDL(1, 1,0)، وبالتالي يمكن إعادة كتابة النموذج المبين في المعادلة (02) وفقا لدرجات التأخير كما يلي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_{11} Y_{t-1} + \beta_{20} X_{1t} + \emptyset_1 Y_{t-1} + \emptyset_2 X_{1t-1} + \emptyset_3 X_{2\,t-1} + \emptyset_4 X_{3t-1} + \emptyset_5 X_{4t-1} + \mu_t \dots (03)$$

بعد تقدير نموذج UECM-ARDL، وباختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة عن طريق اختبار Bounds Test بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 12 نتحصل على ما يلي:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار التكامل المشترك.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.173556	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

***المصدر**: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.*

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن القيمة المحسوبة للإحصائية F $(F - statistic = 6.173556)$ أكبر من القيم الجدولية للحد الأعلى عند جميع مستويات الثقة، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين

المتغيرات، أي وجود علاقة توازنية طويلة الآجل، وعليه نقول أن هناك تزامن بين السلاسل الزمنية في المدى البعيد، وهو ما يسمح لنا بمواصلة تقدير نموذج تصحيح الخطأ بالإستناد إلى تقنية ARDL.

3- تقدير معلمات الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ:

إثر التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية محل الدراسة، يمكننا تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير وكذا معامل التصحيح أو التعديل وفق ما يلي:

أ- تقدير معلمات الأجل الطويل:

يمكننا تلخيص نتائج تقدير المعلمات في الجدول التالي:

جدول رقم (04): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.085414	0.025330	3.372004	0.0025
X2	-0.001322	0.001531	-0.863603	0.3964
C	15.43166	0.210655	73.25551	0.0000

المصدر: *من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.*

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (معدل التشغيل) والمتغيرات المستقلة (الإنفاق الحكومي)، أي أن كل زيادة وحدة واحدة في الإنفاق الحكومي يقابلها زيادة قدرها 0.085 في معدل التشغيل، كما أن كل زيادة وحدة واحدة في ميزان المدفوعات يقابله زيادة قدرها 0.001 في معدل التشغيل.

ب- تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ:

تستخدم نماذج تصحيح الخطأ للتعرف على معامل التعديل المعبر عن قوة الإرجاع إلى التوازن في الأجل الطويل حالة حدوث اختلال في الأجل القصير، وكانت نتائج تقدير هذا المعامل كما يبينه الجدول أسفله:

جدول رقم (05): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/28/22 Time: 20:09
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	-0.129839	0.066008	-1.967013	0.0608
CointEq(-1)*	-0.675272	0.128116	-5.270769	0.0000
R-squared	0.485209	Mean dependent var		0.020568
Adjusted R-squared	0.466143	S.D. dependent var		0.098130

S.E. of regression	0.071699	Akaike info criterion	-2.366194
Sum squared resid	0.138802	Schwarz criterion	-2.271898
Log likelihood	36.30982	Hannan-Quinn criter.	-2.336662
Durbin-Watson stat	2.257826		

المصدر: *من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.*

نستطيع من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ قبول معلمة تصحيح الخطأ من الناحية الاقتصادية نظرا لإشارتها السالبة، والتي تدل على أن اختلالات الفترة القصيرة يتم تعديلها آليا على المدى البعيد وبنسبة 67%،كما يمكن قبول تأثير هذه المعلمة في بناء النماذج المقدرة، لأنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

4- اختبارات التشخيص للنموذج المقدر:

تستخدم هذه الإختبارات للتأكد من جودة النموذج المقدر، حيث يتم التأكد من تحقق الفرضيات الكلاسيكية للنموذج القياسي وخلوه من المشاكل، وبالتالي إمكانية استخدامه للتفسير أو التنبؤ، وفي هذا الصدد تتوفر لدينا العديد من الاختبارات نوجز أهما في:

أ- إخبار لارتباط الذاتي للأخطاء:

يعتبر إختبار breusch-godfrey من أحسن الاختبارات في هذا الصدد، وقد لخصت نتائج هذا الاختبار في الجدول الموالي:

جدول رقم (06): نتائج اختبار وجود مشكل الارتباط الذاتي لبواقي التقدير.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.178448	Prob. F(2,22)	0.3264
Obs*R-squared	2.806186	Prob. Chi-Square(2)	0.2458

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أن القيمة المحسوبة لإختبار فيشر (F-statistic=0.3264) أقل من القيمة الجدولية، وذلك لأن قيمة الاحتمالية اكبر من معنوية 5 %، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تترجم في عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير.

ب- إختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ:

للتأكد من صحة فرضية تجانس تباين الأخطاء نستخدم إختبار Breusch-Pagan-Godfrey، كما يبينه الجدول رقم ().

الجدول رقم (07): نتائج إختبار Breusch-Pagan-Godfrey.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.855120	Prob. F(4,24)	0.1512
Obs*R-squared	6.848842	Prob. Chi-Square(4)	0.1441
Scaled explained SS	26.74713	Prob. Chi-Square(4)	0.0000

المصدر: *من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.*

بما أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أقل من القيمة المجدولة عند معنوية 5 % فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تشير إلى ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ للنموذج المقدر.

د- إختبار Ramsey Reset:

يستخدم للتعرف على مدى ملائمة النموذج من حيث شكله الدالي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وكانت نتائج هذا الاختبار كما يلي:

جدول رقم (08): نتائج إختبار Ramsey Reset.

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: Y Y(-1) X1 X1(-1) X2 C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.308201	23	0.7607
F-statistic	0.094988	(1, 23)	0.7607
Likelihood ratio	0.119521	1	0.7296

***المصدر**: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.*

بما أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر أكبر من مستوى المعنوية 5 % فإنه يمكن قبول الشكل الدالي المقترح للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة.

5- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ويتم هذا الاختبار باستخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة(CUSUM OF SQUQRES)،وبعد إجراء الاختبار على هذا النموذج كانت النتائج كالتالي :

الشكل رقم (10): يمثل مجموع التراكمي للبواقي والمجموع المربع التراكمي للبواقي.

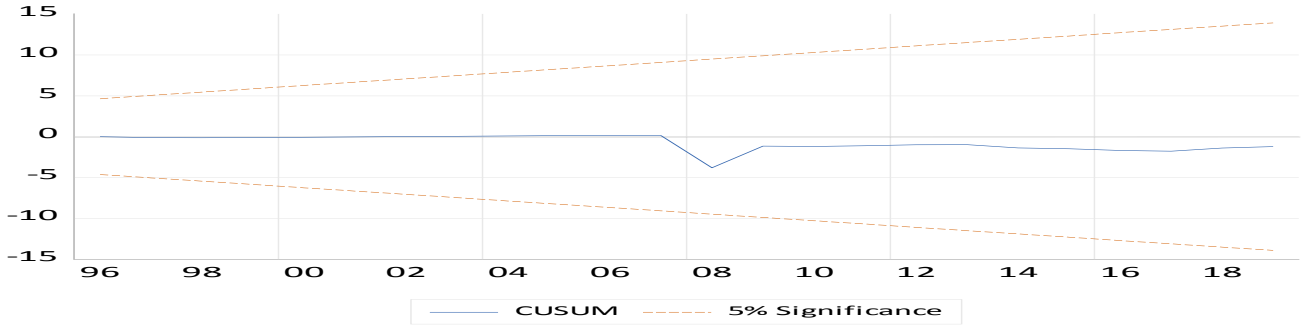

***المصدر**: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.*

يتضح من خلال الشكل رقم (09) أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر فترة الدراسة ،مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل،حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

خاتمة: ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تحسين الوضع الاقتصادي الجزائري، من خلال تحسين وضع بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة في الجزائر، والنتائج الايجابية التي تحققت على مستوى مؤشرات التوازن النقدي والتي حافظت على التوازنات الاقتصادية الكلية. حيث ومن

خلال تطرقنا لدراسة أثر الإصلاحات الاقتصادية على معدل التشغيل في الجزائر خلال 1990-2021 توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج هي كما يلي:

- إعادة التوازن الذاتي للاقتصاد لا يمكنها تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة وبالشكل المطلوبة دون تدخل الدولة بسياسات اقتصادية محكمة تؤدي إلى إعادة التوازن وتحقيق معدلات التشغيل المستهدفة.

- إن تبني الإصلاحات الاقتصادية يؤدي إلى المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في مفهومها الشامل من جانب النمو الاقتصادي والاجتماعي.

- يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في شقها المالي التي تسمح بإعادة التوازن الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر قياس الأداء والنمو الاقتصادي الذي هو عبارة عن ترجمة لتحسن المؤشرات الاقتصادية من ميزان المدفوعات، الإنفاق الحكومي، التشغيل، البطالة التضخم، ... وغيرها.

- ساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي والدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2009) في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي مقارنة بالفترة السابقة التي خصص لها برامج التصحيح والتثبيت الهيكليين والتعديل الهيكلي خلال الفترة (1989-1999).

- ابتداء من سنة 2010 عززت الحكومة الجزائرية جهودها في تدعيم النمو الاقتصادي عبر برنامجي توطيد النمو الاقتصادي الأول والثاني خلال الفترة (2010-2019)، حيث شرعت في تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي وذلك من خلال جملة من التدابير الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انعكست على تحسن النمو الاقتصادي في هذه الفترة، وذلك عبر إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز هذه الفترة، حيث انتعش ميزان المدفوعات، ملاءمة مؤشرات المديونية الخارجية، استقرار سعر الصرف، انخفاض معدل التضخم، انخفاض معدل البطالة، ارتفاع معدل التشغيل، ارتفاع الإنفاق الحكومي، ... وغيرها.

قائمة المراجع:

1 - مخيف جاسم حمد الجبوري ومراد حاتم محمد، أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 22، الجزء 2، 2018، ص 222.

2 - دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية غلى تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 149.

3 - أكرم عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، الدار العربية للموسوعات، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2002)، ص 16.

4 – علي طهراوي دومة، تقييم مسار خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010/2009، ص02.

5 – سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي: دراسة تحليلية وتقويمية، مركز الإسكندرية للكتاب، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006)، ص 12.

6 – إيمان عبد الكاظم جبار وسحر عباس، تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص 129.

7 – مايح شبيب الشمري، تقييم سياسات التكيف الاقتصادي في الأقطار العربية الممولة من المؤسسات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، ص 13.

8 – بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، المجلد 03، العدد 31، ماي 2004، ص 04.

9 – محمد عبد العظيم طلب، الإصلاح الاقتصادي: من عمومية الرؤية الدولية إلى خصوصية الحالة المصري، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2004، ص 22.

10 – كمال رزيق وعمار بو زعرور، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر .جامعة فرحات عباس، سطيف، 29 و30 أكتوبر 2001.

11 – فتيحة بن علية وصالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)، مجلة شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص52.

12 – حاكمي بوحفص وعبد القادر دربال، أثر الإصلاحات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، دفاتر مكاس (MECAS)، العدد 03، أفريل 2007، ص 335.

13 – زكرياء دمدوم وشيخة خليفة بلقاسم، الاصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1990-2010، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 07، ص 95.

14 – ناصري راضية، تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2009، ص24.

15 – شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015/2014، ص 132.

16 – جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1998-2015، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد رقم 03، العدد 02، 2019، ص 20.

الملاحق:

الملحق رقم (1): يمثل الاستقرارية.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	At Level			
		Y	X1	X2
With Constant	t-Statistic	-2.2023	-3.4075	-1.6333
	Prob.	***0.2097***	***0.0189***	***0.4533***
		n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7764	-3.4641	-2.2972
	Prob.	***0.0327***	***0.0625***	***0.4222***
		**	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.9479	3.1255	-1.7545
	Prob.	***0.9854***	***0.9991***	***0.0754***
		n0	n0	*
	At First Difference			
		d(Y)	d(X1)	d(X2)
With Constant	t-Statistic	-9.2107	-4.2788	-4.8053
	Prob.	***0.0000***	***0.0024***	***0.0006***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.5006	-4.8746	-4.7174
	Prob.	***0.0000***	***0.0028***	***0.0040***
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.0895	-3.1506	-4.7349
	Prob.	***0.0000***	***0.0028***	***0.0000***
		***	***	***
	At Level			
		Y	X1	X2
With Constant	t-Statistic	-2.2023	-3.5056	-1.7596
	Prob.	***0.2097***	***0.0151***	***0.3921***
		n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8367	-3.5383	-2.1975
	Prob.	***0.0288***	***0.0538***	***0.4732***
		**	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.5944	3.9432	-1.8685
	Prob.	***0.9697***	***0.9999***	***0.0597***
		n0	n0	*
	At First Difference			
		d(Y)	d(X1)	d(X2)
With Constant	t-Statistic	-8.1245	-4.3148	-4.7767
	Prob.	***0.0000***	***0.0022***	***0.0007***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.0875	-4.8579	-4.6889
	Prob.	***0.0000***	***0.0029***	***0.0043***
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.7361	-2.4978	-4.7341
	Prob.	***0.0000***	***0.0147***	***0.0000***
		***	**	***

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الهوامش:

1- دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية غلى تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادي، أطروعة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 149.

2- أكرم عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، الدار العربية للموسوعات، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2002)، ص 16.

3- علي طهراوي دومة، تقييم مسار خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010/2009، ص02.

4- مخيف جاسم حمد الجبوري ومراد حاتم محمد، أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 22، الجزء 2، 2018، ص 222.

5- مخيف جاسم حمد الجبوري ومراد حاتم محمد، أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014)، مرجع سبق ذكره، ص 223.

6- مايح شبيب الشمري، تقييم سياسات التكيف الاقتصادي في الأقطار العربية الممولة من المؤسسات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، ص 13.

7- بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، المجلد 03، العدد 31، ماي 2004، ص 04.

8- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، سبتمبر 2005، ص 58.

9- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 61.

10- فتيحة بن علية وصالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)، مجلة شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص52.

11- حاكمي بوحفص وعبد القادر دربال، أثر الإصلاحات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، دفاتر مكاس (MECAS)، العدد 03، أفريل 2007، ص 335.

12- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 61.

13- زكرياء دمدوم وشيخة خليفة بلقاسم، الاصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1990-2010، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 07، ص 95.

14- حاكمي بوحفص وعبد القادر دربال، أثر الإصلاحات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 336.

15- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 62.

16- ناصري راضية، تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2009، ص24.

17- زكرياء دمدوم وشيخة خليفة بلقاسم، الإصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1990-2010، مرجع سبق ذكره، ص 94.

18- زكرياء دمدوم وشيخة خليفة بلقاسم، الإصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1990-2010، مرجع سبق ذكره، ص 95.

19- شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015/2014، ص 132.

20- جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1998-2015، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد رقم 03، العدد 02، 2019، ص 20.

21- جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1998-2015، مرجع سبق ذكره، ص 20.

22- جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1998-2015، مرجع سبق ذكره، ص 20.

23- شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 133.

24- جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1998-2015، مرجع سبق ذكره، ص 22.

25- زكرياء دمدوم وشيخة خليفة بلقاسم، الاصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1990-2010، مرجع سبق ذكره، ص 98.

26- جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1998-2015، مرجع سبق ذكره، ص 22.

27- جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1998-2015، مرجع سبق ذكره، ص 23.